

# تعزيز مسؤولية الدولة عن العنف الممارس ضد النساء من طرف شريك حميم في المغرب

## ملخص تقرير البحث الإجمالي

أنجز من طرف: منظمة إمراة **MRA Mobilising for Rights Associates**, بشراكة مع جمعية أمل للمرأة والتنمية، (الحاجب)، جمعية النواة للمرأة والطفل. (شيشاوة)، جمعية تفعيل المبادرات، (تازة) بالإضافة إلى جمعية التحدي للمساواة و المواطنة التي ساهمت في بعض أجزاء هذا البحث

**خالص الشكر:**  
لجميع الأشخاص  
والمؤسسات الذين  
ساهموا في هذا  
البحث  
التاريخ:  
فبراير 2021

العنف الجنسي هو "أي سلوك، يقوم به الزوج أو الزوج السابق أو الخطيب أو الخطيب السابق أو الصديق أو الصديق السابق الذي يسبب للمرأة ضررا أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية، بما في ذلك أفعال العنف الجسدي، والإذعان، والمضايقة، والإكراه، والحرمان التعسفي من الحرية، وسلوكيات التحكم، والتهديدات بمثل هذه الأعمال" يهدف هذا البحث-الإجمالي إلى إنتاج قاعدة معرفية حول العنف من طرف شريك حميم بالمغرب وتعزيز مساءلة الدولة عن مدى و كيفية استجابتها عليه. شمل البحث 1231 لقاء فرديا و جماعيا ، في 51 موقع من مختلف أنحاء البلاد. بالإضافة لاستقصاء عبر الإنترنت، مع نساء عايشن هذا العنف و مع ممثلي السلطات العمومية في قطاعات الأمن والعدالة و الصحية. بالإضافة إلى تحليل لملفات من الأرشيف الجمعيات

## تجارب النساء مع العنف من طرف شريك حميم

- الغالبية العظمى من الجناة - أكثر من سبعة من أصل عشرة - هم الأزواج، كما تم الحديث أيضا عن العنف من طرف شريك حميم سابق كالطلاق، (والخطيب السابق، والصديق الحميم السابق)؛
- في معظم الأحيان يقع العنف من طرف شريك حميم من داخل حرمة المنزل دون أي شهود عيان؛
- يرتكب الجناة مجموعة واسعة من السلوكيات العنيفة في وقت واحد، تم تسجيل كون العنف النفسي هو الأكثر انتشارًا، يليه العنف الاقتصادي والجسدي. التظاهرات الأكثر انتشارا للعنف من طرف شريك شملت الاغتصاب الزوجي، الطرد من بيت الزوجية، السب والقذف، والتشهير، الحرمان من وثائق الهوية أو تكاليف العلاج والتطبيب، بالإضافة إلى الاستحواذ على الممتلكات الشخصية؛
- يتميز العنف من طرف شريك حميم بكونه سلوك نمطي عنيف متواصل ومستمر من قبل الجاني، فغالبية النساء تحدثن عن افعال العنف متكررة ومتوالية وعلى مدى فترات طويلة من الزمن. أبلغت أكثر من ست نساء من كل عشر نساء عن تعرضهن للعنف لأكثر من سنة. الاستثناء هو حوادث العنف التي تحدث لمرة واحدة دون أن تتكرر؛
- العنف من طرف شريك حميم، غالبا ما يمارس كأداة للتحكم في سلوك المرأة - إما لإجبارها على الدخول في علاقة جنسية أو الزواج أو تسليم المال / الممتلكات ؛ أو إجبارها على إنهاء العلاقة بنفسها والتخلي عن أي حقوق شخصية أو مالية قد تترتب على الجاني.

## الانعكاس و التأثير على حياة النساء مع ردود أفعالهن

- تعاني النساء من مجموعة من الأضرار النفسية، الاقتصادية، الجسدية، العائلية، الاجتماعية، الجنسية والمهنية/التعليمية كنتيجة للعنف من طرف شريك حميم. بالإضافة إلى الإصابات التي تخلف إعاقة مؤقتة أو دائمة، التشرذ، الحرمان من الإنفاق، الحمل الغير المرغوب فيه، محاولات الانتحار، والمتابعة والسجن من أجل علاقة جنسية خارج إطار الزواج؛
- غالبية النساء اللواتي تتعرضن لعنف من طرف شريكهن الحميم، تلجأن فقط إلى سبل الانتصاف المدنية - مثل الطلاق، وإقرارات النسب، والحصول على نفقة الأبناء - ولا تلجأن أبدًا إلى العدالة الجنائية. وغالبا ما يكون هناك فارق زمني كبير بين وقوع العنف والإبلاغ عنه، فالنساء في كثير من الأحيان لا تبليغن عنه أو تطلبن الدعم من مصالح السلطات العمومية إلا بعد سنوات من وقوع العنف أو المعاناة منه لسنوات طويلة.

## إجابات محيط النساء

- أزيد من 80% من النساء اللواتي شملهن البحث، لجأن إلى شخص ما في محيطهن وطلبن المساعدة منه، وغالبًا ما يكون أحد أفراد الأسرة الموثوق به أو إحدى الجمعيات النسائية المحلية؛
- كانت ردود أفعال العائلات متباينة. تضمنت إجابات داعمة كتوفير ملجأ للمرأة وأبنائها، مرافقتها إلى المصالح العمومية، حمايتها من المعتدي، مساعدتها من أجل وضع حد للاعتداء، تقديم لها دعماً مالياً و/أو المعنوي. أما الإجابات "المحايدة" بقيت في حدود نصح المرأة بالصبر أو عدم تعريض أسرتها للتشرد. في حين تجسدت الردود العنيفة في إرجاعها لبيت الزوجية للتعايش مع الزوج المعنف، طردها من منزل العائلة، إلقاء اللوم عليها وتهديدها و/أو تعنيفها جسدياً.

## إجابات السلطات العمومية - الأمن، القضاء، الصحة

- بدل من التحقيق بشكل فعال في واقعة العنف، تميل إجابات السلطات العمومية في قضايا العنف من طرف شريك حميم إلى إعطاء أولوية للحفاظ على الأسرة من خلال إرجاع الزوجة لبيت الزوجية وإلى تحديد طبيعة العلاقة ما بين الضحية والجاني في حالة غياب وثيقة الزواج 7% من ضحايا العنف من طرف شريك حميم تمت متابعتهم بعلاقة جنسية خارج إطار الزواج؛
- 75% من المشاركات عبر الإنترنت و83% ممن تمت مقابلتهم، أبلغن عن عنف تعرضن له من طرف شريك حميم، لإحدى الجهات العمومية. وتعد المحكمة القطاع الأكثر لجوءاً إليها من طرف النساء، وذلك راجع على الأرجح لاقتران النساء على المساطر المدنية اعتماداً على قانون الأسرة كمرجع للعنف من طرف شريك حميم؛
- العديد من الحواجز الاقتصادية، القانونية والاجتماعية، فضلاً عن المخاطر التي تهدد سلامة النساء، هي التي تحول دون إبلاغ النساء عن العنف الذي تتعرضن له من طرف شريكهن الحميم لدى السلطات العمومية، أو تجعلهن يتنازلن ويسجنن شكواهن/دعواهن. من أبرز هذه الحواجز: كون الإغتصاب الزوجي غير مجرم، تعقيد الإجراءات والمساطر المعتمدة، إلقاء عبء توفير الإثباتات على عاتق النساء، سوء المعاملة في مختلف المصالح العمومية، تشاؤم و شك النساء في كون الإبلاغ عن هذا العنف من شأنه أن يؤدي إلى نتيجة ما، انعدام ثقتهن في نظام العدالة ككل، يضاف إلى ما سبق تعرضهن للتهديد من قبل الجاني، و مواجهتهن لل صعوبات المالية التي تجعلهن غير قادرات على تغطية التكاليف المباشرة و الغير مباشرة لإجراءات التقاضي. بالإضافة، وفي حالات النساء غير المتزوجات فإن تبليغهن عن أي شكل من أشكال العنف الممارس من طرف شريك حميم للسلطات العمومية، يتم إبلاغهن بإمكانية متابعتهم بسبب العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج؛
- لم يكشف، البحث الإجرائي عن أي حالة استفادت فيها النساء من تدابير الحماية المتاحة في القانون الجنائي الحالي وقانون المسطرة الجنائي؛
- عدد لا بأس به من النساء اللواتي تعرضن للعنف من طرف شريك حميم، لا يتعاملن مع نظام العدالة الجنائية، ولا يرفعن قضاياهن إلا لدى محكمة الأسرة للحصول على الطلاق و ثبوت النسب و النفقة و غيرها من المطالب المدنية، غالبية قضايا الطلاق الناتج عن العنف من طرف شريك حميم تتم من أجل "الشقاق" و ليس للضرر.

## مقترحات لصياغة التوصيات

- معالجة الثغرات الحالية في القوانين المتعلقة بالعنف من طرف شريك حميم، من أجل: معاقبة الجناة على مختلف أشكال العنف وتنوعها، مع تكييف متطلبات الإثبات لتعكس حقائق العنف المرتكب ضد النساء من طرف شريكهن الحميم، وتوفير سبل الانتصاف المناسبة وجبر الضرر للنساء عن جميع الأضرار التي تلحق بهم؛
- ضمان حصول جميع النساء - المتزوجات وغير المتزوجات - على الحماية الكافية ضد العنف من طرف شريكهن، بما في ذلك أعمال تدابير الحماية المنصوص عليها قانوناً وتطوير تدابير جديدة؛
- فهم كيف تركز إجابة الدولة الحالية، إفلات الجناة من العقاب على الأفعال الجرمية ويسمح لهم بالتهرب من مسؤولياتهم القانونية المترتبة بموجب قانون الأسرة؛
- تحميل السلطات الحكومية، وليس النساء، مسؤولية إيجاد حلول لأفعال العنف الممارس من طرف شريك حميم ضد النساء؛
- وضع استراتيجيات شاملة تجيب على جميع الحواجز التي تواجهها النساء من أجل التبليغ عن العنف من طرف شريك حميم، بما في ذلك التهديدات لسلامتها الشخصية، المادية، الاجتماعية، الاقتصادية، والعقبات القانونية المتمثلة في عدم كفاية وملائمة القوانين والسياسات والإجراءات والممارسات السائدة؛
- التأكد من كون اجابة الدولة عن العنف من طرف شريك حميم تعكس الأولويات المعبر عنها من قبل النساء بما فيها خدمات عمومية ذات جودة، متابعة ومعاقبة الجناة، مع تعويضات ملائمة لكافة النساء اللواتي تتعرضن لعنف من طرف شريكهن الحميم.